مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة

العدد السابع
1990 م

- واقع البحث العلمي ومشكلاته
- قصة دخول الإسلام إلى رواندا
- صورة المسيحية في دراسات غربية
- مفاهيم أساسية في فكر مالك بن نبي
- التراث الإسلامي والاستشراق

الإسلام في مواجهة الأزمة المعاصرة

مريم جميلة

ترجمة: الأستاذ عبد الحفيظ الزياني - الجماهيرية العظمى

منذ نحو ألفين وخمسمائة سنة من الزمان أعلن فلاسفة اليونان على الملأ أن الإنسان قادر على تحقيق الكمال الروحي والأمان في الأرض، وذلك بتطبيق ملكاته العقلية دون عون وبشكل كامل. وأكدوا لنا أن قيمة الإنسان تعتمد على سلوكه وليس على عقيدته، وأنه ليس للقيم المعيارية أي علاقة باللاهوت. وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر عزم أقطاب الفلسفة الإنسانية في فلورنسة على إثبات أن هذه الأرض قد تصبح عالماً رائعاً من خلال التطوير الأمثل للفرد والتعبير عن طاقاته الخلاقة الكامنة دون إعاقة أو كبح من أي سلطة خارجية (غير ذاته)، واعتبر هذا الأمر الهدف الأسْمَى في الحياة. وبعد نحو قرن من الزمان أكد لنا السير فرانسيس بيكون في اطلنطا الجديدة أن العلم لا محالة سيأخذ مكان الدين. وأن العلوم ستقودنا إلى جنة أرضية من الراحة والنماء. والبحبوحة والسعادة. وذلك بضمانها سلطة كاملة للإنسان على قوى الطبيعة. لقد وعدنا بيكون أن العلم سيمنع الموت والشيخوخة والمرض والفقر

والحرب، ليعيش الجنس البشري في رغد ونعيم أبدي. وفي القرن الثامن عشر ظهر رسل النهضة في فرنسا واعتبروا الدين لعنة بغيضة. وأكدوا لنا أن الخرافة والتعصب والتطرف والاستبداد ستختفي جميعاً إذا ألغينا الدين. وأن الجنس البشري اللاديني سيمحق الاضطهاد وأن الحروب ستصبح خبراً من ذكريات ماضٍ بشع. وسيعيش البشر إذّاك في أخوّة رائعة. وفي أواسط القرن التاسع عشر ظهر (ماركس) في بانوراما الفكر الأوروبي بنظريته في رأس المال ومفهومها للإنسان الاقتصادي، وأكّد لنا أننا إذا أزحنا الارستقراطية الرأسمالية فإن جميع آثار الظلم الاجتماعي والاستغلال ستختفي وأن الأرض ستصبح بذلك جنة للشغيلة. ومع انبلاج القرن العشرين وعدنا (فرويد) أننا إذا طرحنا القيود الاجتماعية على السلوك الجنسي جانباً، وتخلصنا من مشاعر العيب والمحظور؛ فإن الأمراض العصبية والعقلية ستشفى تلقائياً. ونحصل بذلك على البلسم الناجع المؤدي لسعادة الروح وسلامها في الكون. وهكذا كان زعماء المادية يعدوننا بجنة أرضية لنحو خمسة وعشرين قرناً من الزمن. والآن وفي هذا الظرف يبرز سؤال وجيه وملح ليفرض نفسه وهو: لماذا لم تتحقق أي من هذه الوعود بعد مرور كل هذا الزمن؟ فخمسة وعشرون قرناً كانت مهلة كافية لهؤلاء المفكرين الماديين، خصوصاً وأن الغرب ما فتىء يوفر لهم جميع السبل ليثبتوا ادعاءاتهم. لقد صار من المتعارف عليه أنه على الرغم من كل هذه النهضة الفكرية وكل هذا التطور المشهود في العلم والتقنية والطب؛ فلا يزال هناك المزيد من النزاع والمزيد من القسوة والعسف والاستغلال والتعصب والمزيد من الأمراض والآلام والجوع والمزيد من الفقر والظلم الاجتماعي في هذا العالم بشكل لم يسبق له مثيل. وإذا كانت هذه هي المحصلة النهائية لتطبيق الفكر المادي، فمن المؤكد أن هذا الفكر به خلل كبير.

يدّعي زعماء الفكر المعاصر أن الحضارة الغربية سليمة لأنها «متطورة» و«حديثة» و«تقدمية» ودائماً ترنو إلى المستقبل. بينما الحضارة الإسلامية متخلفة دون أمل، وتنتمي للعصور الوسطى وهي مهجورة منسية لأنها تعتمد على الماضي لإرشادها. وما انفكوا يذكروننا بأنه لما كانت ظروف وملابسات

الحياة العصرية تختلف اليوم اختلافاً كبيراً عن تلك التي واجهت الرسول ﷺ في القرن السابع في أرض العرب، فإن جميع العقائد والتعاليم والمواعظ الواردة في القرآن الكريم والحديث الشريف لا تصلح إلا لتلك المرحلة الزمنية بذاتها وذاك المكان بعينه. ونتيجة لذلك فإنها لا تحمل أيَّ قيمة عملية لنا اليوم. وبناءً على هذا يحتج المستشرقون بقولهم إن أمتنا لن تتحرر من العبودية والتخلف. ولن تحظى بإسهام كامل في اليوطوبيا العصرية إلا إذا اخترنا نحن المسلمين إحدى الهاويتين. إمّا أن نعتنق المادية والإلحاد، وإما أن نعلمن الإسلام نفسه. والشعار الحديث لدى علماء اللاهوت في اليهودية والمسيحية يقول: لا يمكن لأي تعاليم أو عقائد أو مناهج حياة مهما كانت ربانية أن تستمر بفعالية في هذا العالم المتسم بالإبداع والتطور والتغيير المضطرد. ولكن هناك حقيقةً علميةً أخرى وهي أن جسد ودماغ الإنسان المعاصر مطابقان تماماً لما كان لسلفه ساكن الكهوف لنحو خمسين ألف سنة مضت؛ إذ لم يطرأ أي تغيير بيولوجي على (الإنسان القديم ـ Homo Sapiens) منذ ظهوره على الأرض. فالطاقات العقلية الفطرية لإنسان الكهوف هي ذاتها لدى إنسان عصر الفضاء. والطبيعة البشرية لا تختلف في عصر السرعة عن تلك في العصر الحجري القديم. والدوافع السيكولوجية التي تلهم الإنسان فعل الخير أو تغريه بفعل الشر لم ولن تتغير على الإطلاق. واحتياجاته المادية والعاطفية والروحية التي يسعى لإشباعها تبقى هي هي خلال كل العصور. فأين الحقيقة إذاً في هذا الافتراض المرتجل والمكرر غير مرة بأن ما كان صالحاً لأسلافنا يجب بالضرورة أن يكون سيئاً لنا اليوم؟

من البدهيات لدى دعاة العصرنة أن الحضارة الغربية ولمجرد كونها تهيمن وتسيطر على الأرض، لها تفوق لا يقارع على جميع الحضارات الأخرى ومن كل الوجوه. ولزيادة الإيضاح بشكل مباشر نقول إن القوة عندهم صنو الحق، مع ملاحظة أن القوة المادية الفتاكة لأسلحة الغرب التقنية والصناعية والتجارية ليست لها أي علاقة بالقيمة الحقيقية للأسس الأخلاقية المزعومة لتلك الثقافة (الحضارة). والخلل في الإسلام من وجهة نظر هؤلاء المنتقدين

ليس لكونه مخطئاً وغير صحيح بل لمجرد أنه لا يتوافق مع أسلوب الحياة الغربية؛ ففي هذا الزمن المفعم بالمادية لا يليق بالمرء أن يشغل نفسه بعقاب الله أو ثوابه، وبمصير الإنسان في الآخرة. ومن ناحية أخرى فلكي ينال الإنسان رضاء الله وينعم بالخلاص الأبدي في العالم الآخر يشترط الإسلام في أتباعه طاعة مطلقة لا جدال فيها لنسيج متكامل من المبادىء يضم جميع ما يتعلق بالحياة خاصة كانت أم عامة، وبما أن هذه الشرائع تجلّت بقدرة إلهية عن طريق الأنبياء والرسل فلا سبيل إلى تغييرها أو إبطالها. «اعتداء إجرامي على حرية الفرد!» هكذا يصرخون في رعب؛ فنحن المسلمين في نظرهم مخطئون لأننا نسعى نحو الحقيقة المطلقة، ولا نهتم بأن نكون على وفاق مع الموضة، وفعلاً فهم ينكرون حتى وجود شيء اسمه الحقيقة المطلقة واهتمامهم منصب على المتع الحسية فقط. ولكن فلنناقش المسألة من زاوية قد يقدرونها؛ فلنحكم على الحضارة الغربية بنتائجها، لنجد أن نصف نزلاء مستشفيات أمريكا يعانون من متاعب عقلية، وأن ولاية نيويورك وحدها مضطرة لانفاق ثلث ميزانيتها على المستشفيات العقلية العمومية لتكفل عيش الآلاف من نزلائها، ولنكتشف أن الانتحار هو أول الأسباب الرئيسة للوفاة في جميع بلاد الغرب. فهناك إذاً قَدْرٌ رهيب من المعاناة والشقاء في هذه الجنة الأرضية الموعودة.

بعد نحو خمسمائة سنة من بداية النهضة الأوروبية شرع الغرب يفتخر بليبرالية التعليم أي التعليم العقلي الموجه نحو تنمية العقل لا نحو الاحتياجات المهنية أو التقنية. ويقولون إن التعليم الإسلامي يعتمد بشكل كبير على حفظ القرآن الكريم؛ وبذلك فإنه يركز على الاستظهار دون فهم، ويفشل بالتالي في تطوير الملكات العقلية الخلاقة للفرد. مما يؤدي إلى الدوغماتية وضيق الأفق العقلي. ويقولون كذلك إن التعليم المبني على مبدأ الارتقاء بالغنوصية الإنسانية يهيىء المرء لبحث أوسع عن الحقيقة ويصل به إلى التحرر الفكري وسعة القلب والعقل معاً، ويؤدي كذلك إلى التعايش بين جميع الاختلافات البريئة في الآراء. ذاك هو الصخب الدعائي، ولكن ما هي الحقائق؟ لقد

سادت مدرسةُ (الفنون الحرة) الإنكليزيةُ شبه القارة الهندية بشكل مطلق لأكثر من مائة سنة، ونتاج ذلك أن جميع المدارس والكليات في الهند والباكستان لم تعد أكثر من معامل تدريب مهنية، وليست فعالة حتى في مهمتها هذه، فالقليل من طلبة هذه المدارس التي يرتادونها لعبادة إلٰهة النمو المادي من تجده مهتماً فعلاً بالدراسة، فهم لا يعنيهم التعلم بقدر عنايتهم باجتياز الامتحانات والحصول على الشهادات والدبلومات التي تعتبر بالنسبة لهم جوازات مرور سحرية لتنسيبهم في وظائف تافهة. ومعظم المعلمين لا يأبهون للتعليم، ولا يهمهم شأن تلاميذهم، بل إن اهتمامهم منصب على ما يتقاضونه من مرتبات هزيلة. وإلى جانب الكثير من طرق وأساليب الغش في الامتحانات فإنّ أولياء أمور الطلبة المحتمل رسوبهم في مادة أو أكثر مستعدون لرشوة المدرسين كي يعطوا أبناءهم أو بناتهم درجة النجاح المطلوبة. إن فساد هذا النظام الموروث من الإمبريالية البريطانية والذي استمر دون تغيير بعد الاستقلال تجاوز جميع الحدود، وينتج لنا هذا النظام في أفضل ظروفه وأحسن حالاته جماعات من التكنوقراطيين والبيروقراطيين المستبدين ولكنه لا يخرّج لنا رجالاً أبداً. ولن تجد في الأنظمة التعليمية الغربية السائدة في آسيا وافريقيا غير بضعة من الخريجين الذين يصلون إلى مصاف العلماء المستحقين لهذا الاسم من بين مئات الآلاف من تلاميذ هذه الأنظمة. فالقيم المبتذلة والتفكير السطحي من السمات الغالبة على نتاج هذه الأنظمة إلى جانب الخروج على كل ما هو «مقدس» و«تقليدي». ومن نتاجه أيضاً انتشار الارتباك العقلي والاضطراب العاطفي المؤديين إلى ارتفاع نسبة الانتحار وتفشّي المسلك الإجرامي. ولك أن تسأل أيّاً من هؤلاء الطلبة وسوف لن تجد أثراً لذاك الفضول المحبب أو حب الإطلاع العقلي الرائع، ولن تجد ذاك العقل المستقل الأصيل الخلاق الساعي بدأب بحثاً عن الحقيقة. وهذا ما يحاول بعض قادتنا اقناعنا بالحاح بأنه من ثمرات القيم المتفردة لنظم التعليم الغربية.

لقد ازدهرت في روما العتيقة فلسفة مادية عُرف اتباعها باسم (الكلبيين

Synics)(*) وقد أنشأوا مدارس خاصة بالخطابة حيث يتدرب الطالب على المناظرات والمناقشات المغرقة في التدقيق في التوافه والتفاصيل لإثبات زأي ما صباحاً، ليتبنوا نقيضه مساءً. وبعد التخرج يميل هؤلاء نحو أي فكرة تلائم مصالحهم الذاتية الآنية. وبذلك صنع الكلبيون أجيالاً من مفكري روما الخالين من أي قيم أو مبادىء أو معتقدات صادقة تخصّهم. إن محنة الطلبة اليوم لا تختلف كثيراً عن محنة طلبة روما منذ ألفي سنة.

والمبدأ المادي الذي أحكم قبضته المميتة على العالم المعاصر هو المفهوم الماركسي للإنسان الاقتصادي؛ إذ يرى كارل ماركس وأتباعه وأعوانه أن التاريخ البشري والقيم الثقافية والأديان والفلسفات والعلوم يتقرر مصيرها جميعاً بالنظام الاقتصادي السائد. وأن أي تغيير ولو طفيف في النظام الاقتصادي يستوجب بالمقابل تَحوُّلاً في الأفكار والقيم والمبادىء. وبتعبير آخر فإن جميع الأوجه الثقافية اللامادية تعتمد بالكامل على نوعية النظام الاقتصادي. وعليه فإذا تغيَّر أسلوب الإنتاج فإن الأسس الخلقية المعنية ستتغير حتماً، والمحصلة المنطقية لهذا هي أن الأديان الغيبية والمعايير الأخلاقية المطلقة لا وجود لها. وأن خير الإنسان مرتبط بالازدهار الاقتصادي. وكذلك فإن نمو المنجزات المادية يشير إلى تقدم روحي وأخلاقي. ولم يعد غرض الحكومة الحديثة الرئيسي المحافظة على سيادة القانون والنظام وحماية الأمة من أعدائها؛ فذلك من المفاهيم المهجورة للعصور الوسيطة المظلمة. بل إن ديدنها الآن التأكيد على التضحية بجميع الاعتبارات الروحية والمناقبية على مذبح «التطور الاقتصادي» بحيث يتمتع كل شخص بمستوى معيشي سريع النمو على أن يقاس هذا المستوى بقدر امتلاك الخيرات المادية حتى صار هم جميع الدول اليوم تكديس الإحصائيات المفصلة عن معدلات المواليد والوفيات، ومتوسط الأعمار المتوقعة، وعن مقدار دخل الفرد واستهلاكه من السعرات الحرارية والبروتينات الحيوانية، وعن أعداد أجهزة الاستقبال الإذاعي

(*) الكلبيون: ـ واحدهم المؤمن بأن السلوك البشري تهيمن عليه المصالح الذاتية وحدها والمعبر عن موقفه هذا عادة بالسخرية والتهكم (المورد 84).

والتلفاز والهاتف والسيارات لكل مئة أو لكل ألف أو عشرة آلاف نسمة. والدول التي تسجل ترتيبات عالية في هذه المعايير تعتبر «متقدمة» والدول التي تفشل في هذا المضمار تُعتبر «متخلفة». وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أستبدل مصطلح (الدول المتخلفة Backward) بمصطلح (الدول القاصرة Under Developed) واستمرت هذه التسمية إلى أن تم تلطيفها مؤخراً بالاصطلاح السائد الآن (الدول النامية Developing).

لقد اهتمّ الإنسان المعاصر بمسألة الازدهار الاقتصادي إلى درجة الهوس وإلى درجة نسيان إنسانية الفرد وضياع قيمته في خضم طوفان المسح الإحصائي والنظريات الاقتصادية، وصار وجود الإنسان ذاته مسخراً لتعزيز النمو الاقتصادي الذي استعبده وقهره بدلاً من أن يكون معدًّاً أصلاً لخدمته. كما انجرفت القيم الإيثارية بهذا التيار حتى إن مفاهيم الحب والعطف والرحمة والتصدق والسخاء صارت جميعها دون معنى. إن السياسات الحديثة لا تعتبر التعليم أمراً مرغوباً فيه؛ لدوره في تطوير الكوامن الخلاقة في عقل الفرد، وفي تقوية شخصيته بتزويده بالمعرفة والحكمة اللتين يميز بهما بين الخير والشر وبين الجمال والقبح وبين الحق والباطل. لا بل إن أهمية التعليم واستراتيجيته الجوهرية تكمن في المحافظة على انتشار الأمية (بأضيق معنى لها.) والاستعاضة بالتدريب المهني الجماعي لتخريج تقنيين مهرة، بهذا فقط يمكن لشعوب الدول المتخلفة أن ترفع مستواها المعيشي وتدفع بعجلة تطورها الاقتصادي. حتى إن الحملات المتسعة المدى لمكافحة المجاعة والعديد من الأوبئة الأخرى لم تنبعث من تعاطف مع المنكوبين أو رغبة في تخفيف معاناتهم؛ فالمستوى الصحي للأمة حسب رأي خبراء الاقتصاد جوهري وأساسي للنهوض بمستوى إجماليّ الإنتاج الوطني في المجالين الزراعي والصناعي؛ ما دام المرضى عاجزين عن أداء الجهد المطلوب لتوسيع مدى الازدهار ولرفع دخل الفرد ليصل إلى المستويات العالية في الدول المتقدمة مثل أمريكا. وحتى المساعي التي تبذلها دول الغرب لإعادة تأهيل المعاقين عقلياً أو بدنياً من رعاياها ليتمكنوا من ممارسة حياتهم الطبيعية ويَعُولوا أنفسَهم

ويكتفوا ذاتياً بوظائف مثمرة تفقد هذه المساعي قيمتها الأخلاقية لمجرد أن الدافع من ورائها ليس تعاطفاً مع الإنسان، بل للتقليل من مسؤولية المجتمع الاقتصادي لدعم ورعاية المعاقين. وحركة تحديد النسل، وهو موضوع ذو نشاط إعلامي مكثّف، تدور كذلك في نفس الفلك. وحيث إن خبراء الاقتصاد يرون أن معدلات الزيادة السكانية أسرع من معدلات الإنتاج، فإن الأطفال الحديثي الولادة بالتالي هم عدو الدولة الأول ويجب أن يكونوا كبش الفداء، وصار أي وافد جديد إلى هذا العالم المليء بالأطفال مجرد فم جائع آخر غير مرغوب فيه. وبزيادة عدد السكان ونضوب الموارد فإن التطور الاقتصادي يصبح مستحيلاً مما يؤدي بالجميع للتعرض للموت جوعاً. فكل طفل جديد يمثل عبئاً جديداً على موارد البلاد ومصدر إعاقة آخر في طريق الازدهار الاقتصادي. والعلاقات الجنسية من ثم شأنها شأن أمور عديدة أخرى يجب أن تُقَنَّن لتناسب متطلبات التطور الاقتصادي.

يعتقد خبراء الاقتصاد في دول الغرب أن الدول الآسيوية «متخلفة» لأنها ارتضت ولقرون طويلة العيش بثقافة راكدة، ورفضت بملء إرادتها المشاركة في تقديس وتمجيد علوم أوروبا العصرية وتقنيتها. وهي متهمة كذلك باقتراف خطأ فاجع الا وهو الاعتماد على مواعظ الحكمة الموروثة من أسلافهم لإرشادهم أخلاقياً ودعمهم روحياً؛ الأمر الذي أبعدهم عن تيارات التغيير والإبداع وأدّى إلى حرمانهم بالتالي من التطور المنشود. وهؤلاء الخبراء لا يشكّون مطلقاً في افتراضهم أن الفلسفة الإنسانية تضع التطور المادي المبني على نظرية اضطراد التقدم التقني الساعي لإبطال جميع القيم الأخلاقية المنزلة ممّا وراء الطبيعة، في قمة الأهمية. وعليه فلا يمكن للإنسان أن يفوز بحريته المطلقة لتوظيف جميع إمكاناته العقلية للتحكم في قوى الطبيعة وعناصرها بكامل إرادته إلا إذا انكر سلطة بل وجود أيّ قيود غيبية على نشاطه. هذا ويطمع الغرب في إقناعنا اليوم أن نخلف آسيا يرجع لكونها استيقظت متأخرة من غفوتها واكتشفت أن دول الغرب قد سبقتها بأشواط طويلة، وما على آسيا الآن إلّا أن تكثّف جهودها لتلحق بتيار التقدم المادي. وينصحنا خبراء الاقتصاد دائماً بألّا

نشعر باليأس أو القنوط لأن الحضارة الغربية الآن متفوقة ومزودة بقنوات تعليم حديثة وبرامج مساعدات تقنية، إلى جانب المساعدات المالية الأجنبية المقدمة في شكل قروض لجميع الدول المتخلفة، حتى تكون المحصلة مثمرة، وتتمكن آسيا وإفريقيا بكل يسر وفي فترة زمنية لا تتعدى الجيل الواحد أن تصل إلى مستوى المنجزات التي دفعت فيها أوروبا خمسمائة سنة من الصراع المرير لتحصل عليها. وتستطرد هذه البروباغاندا في ادّعاءاتها لتقول إن الإمبريالية الأوروبية كانت نعمة جزيلة للشعوب المُتخلّفة التي ستتمكن بواسطة الاستعمار من الإطلاع على النموِّ الغربي المضطرد ووفرة خيراته المادية. ويشيرون بكل زهو وفخر إلى آثارهم التي خلفوها في مستعمراتهم بدءاً بشبكات الاتصالات الحديثة سلكية ولا سلكية ومروراً بالمدارس والمرافق الصحية والمصانع إلى جانب مباني إداراتهم الاستعمارية في المواقع التي احتلوها. وينبري اليوم الحكام (الدُّمَى) في ظل الاستقلال الصوري للبلاد المتخلفة للدفاع عن أنفسهم ويجهدون حناجرهم لإثبات أن سبب فشل (خططهم الخمسية) الطموحة إنما يرجع لجماهير الشعب اللامبالية العنيدة والغارقة في سبات عميق من الموروثات التقليدية ورفضها طرح معتقداتها البالية المهجورة.

في اجتماع انعقد بجامعة كولومبيا في نيويورك عام 1967، ضم نخبة من الاقتصاديين والمثقفين. عُرض على المشاركين السؤال التالي: ـ

«لقد شارف العقد التطويري للأمم المتحدة على نهايته دون الوصول لأهدافه المنشودة. وفي ضوء علاقة الاستقطاب بين الدول الغنية والدول الفقيرة ما هي الخطوات المقترحة في هذه المرحلة الحاسمة؟ وما هي مهمة دول العالم المتقدم؟ وما هي مسؤوليات دول العالم النامي؟»

وفي إجابة صريحة عن هذا السؤال، قال شارل مالك، وهو مسيحي لبناني وصديق وفيّ لأمريكا، شغل منصب أمين الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو استاذ الفلسفة بالجامعة الأمريكية في بيروت، قال:

«إننا نتعامل هنا مع أمور أكثر أهمية وأكثر عمقاً من أي اعتبارات

اقتصادية، إننا نتعامل مع الركام الإجمالي للتاريخ، حيث تمكنت بعض الشعوب من الدخول عن جدارة في عالم الحياة الغربية من علم وفكر ورؤية، وشعوب أخرى لم تتمكن من ذلك. ولا يمكننا أن ننكر الدور الحيوي الذي لعبته كل من روسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية في إثراء روح الفكر الغربي والعلم الحديث. وهم بالتالي يتحملون مسؤولية نقل الحضارة والتمدين لباقي دول العالم. وعليه فإن الأسلوب الوحيد لملء الفراغ الحالي بين الشعوب (الفقيرة) والشعوب (الغنية) هو إعادة النظر والاعتبار في الأنظمة القائمة على الاستقلال والسيادة الوطنية في العالم. على أن تكون التعديلات المقترحة مبنية على أساس راديكالي بحيث يصبح الفقراء تحت جناح الدول المتطورة بشكل مستديم، الأمر الذي يتطلب الكثير من التعديلات الأساسية في البنية السياسية والمعنوية للشعوب الفقيرة»(*).

وللمزيد من الإيضاح فإن أفضل تعبير لهذه «المسؤولية» التي يدّعيها هذا السيد وصحبه لعالم الغرب «المتحضر» هو كلمة (Baaskap!) التي تعني بلسان جنوب افريقيا التفوق المطلق للرجل الأبيض على المتخلفين السود. ومسؤولية آسيا وافريقيا بالمقابل هي الإذعان التام وبكل حماس للعبودية والقهر والذل. ولدفع عجلة هذه العملية بكل سرعة ممكنة فإن وسائل الاعلام والتعليم والاتصالات في جميع أنحاء العالم مسخّرة لترسيخ المفهوم الغربي المقدس بأن جميع الثقافات الشعبية البدائية ثقافات هزيلة بائسة ومهجورة ومنسية وليس لها اليوم أي قيمة. والحضارة الغربية يجب بالتالي أن تكون جامعة مانعة، خارقة لا تُقهر ومعصومة لا تُخطىء وخالدة غير قابلة للهدم أو النقض.

ما هي إذن خلاصة إنجيل الحضارة الغربية؟ يجب علينا جميعاً ألّا ننسى أن البروباغاندا الصهيونية عملت ولحوالي نصف قرن من الزمن على بثّ

(*) نقلاً عن (Columbia Journal of World Business) جامعة كولومبيا نيويورك 1967 م. وأعيد نشر النص في (Panorama) النشرة الشهرية الصادرة عن مركز معلومات الولايات المتحدة في كراتشي. فبراير 1968 م ص 28/27.

دعاياتها في أوروبا وأمريكا لتسويغ وتبرئة احتلال يهود أوروبا لأرض فلسطين باعتبارهم رسل حضارة حديثة يمنون بها على العرب المتخلفين. والويل لهؤلاء المخلوقات التعسة الجاحدة إن فكرت في المقاومة. لقد أسبغ الاحتلال الصهيوني أفضاله ونعمه على عرب فلسطين فعلاً. أفضال ونعم حديثة نذكر منها دير ياسين والنابالم والمعتقلات. والأدهى من هذا والأمرّ أن جرائم العصابات الصهيونية التي تُرتكب باسم «التطوير» من مذابح جماعية ووسائل تعذيب وسلب ونهب واعتبار العرب من مواطني الدرجة الرابعة، كل هذا لم يحظَ من الغرب بكلمة استنكار واحدة ضد الصهاينة الذين يتبجحون بادعائهم بأن «اسرائيل» التي ارتقت سلم التطور وأخذت بأسباب العلوم العصرية وحققت ازدهاراً اقتصادياً متفوقاً. تميزت على باقي دول غرب آسيا. وأن فلسطين تحت سيادة العرب كانت دولة فقيرة متخلفة.

وكما هو معروف للعالم بأسره، فإن الحملة الحضارية الأمريكية الرئيسة بدأت في فيتنام عندما قررت أمريكا أن تجعل من الشعب الفيتنامي مجتمعاً ديموقراطياً حقيقياً. وفي الوقت الذي انهمرت فيه دموع التماسيح من مآقي ساسة واشنطن أسفاً ولوعةً على تخلف فيتنام وتدنّي المستوى المعيشي فيها، لقي حوالي أربعة ملايين مواطن فيتنامي مصرعهم. والقنابل الأمريكية بما في ذلك النابالم التي أُلقيت في غارات القصف الجوي على تلك الرقعة الضئيلة من أرض فيتنام فاقت في عددها جميع ما تلقته أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وإن لم يكن ذلك كافياً فإن حقول عدو أمريكا كانت تُرش من آن لآخر بالعقاقير السامة المعروفة باسم (Herbacides) كي تنقلب المزارع النضرة المثمرة صحراء يباباً قاحلة، غير قابلة للزراعة ربما لقرون عديدة كي يواجه مواطنو تلك المناطق الموت جوعاً. كل ذلك مقابل المحافظة على حياة حفنة من الجنود الأمريكان بحرمان شراذم الفيتكونغ من غطاء الأدغال الاستراتيجي الطبيعي. ولكن بعد كل هذا فإن الفيتكونغ كانوا مجرد شيوعيين أجلاف. وحياة الإنسان رخيصة مبتذلة وليست لها أي قيمة في آسيا المتخلفة.

ما هو السبب الحقيقي لتخلف دول العالم الثالث؟

تُعتبر شبه القارة الهندية اليوم واحدة من أفقر المناطق في العالم. لقد كانت الهند تتمتع بثروة هائلة وبنشاط اقتصادي مزدهر تحت حكم المغول وكانت بذلك أعجوبة العصر ومصدر انبهار وطمع أوروبا التي تسابق تُجّارها على توطيد الروابط الدبلوماسية لاكتساب حظوة وميزة لدى حكامها. ان كريستوف كولومبوس ذاته لم يكتشف أمريكا إلا صدفةً في محاولته لإيجاد طريق جديدة إلى الهند. ولم يكن يعلم أن قارة شاسعة كانت في طريقه إليها. وإذا كان أهل أوروبا مستعدين للتضحية بحياتهم في سبيل الوصول إلى الهند فإنها حتماً كانت تحمل أهمية قصوى بالنسبة لهم. لقد وصلت الهند منذ بضعة قرون الى مستوى عال من الازدهار والتطور الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي للشعب بشكل تفوّق على المستويات السائدة في أوروبا في ذلك الوقت. وإلى جانب النشاط الصناعي والتجاري المكثف، كانت الهند المغولية دولة مزدهرة، فما الذي يمكن للحضارة الامبريالية البريطانية أن تقدمه للبلاد من خدمات؟ إنَّ الجواب عن هذا السؤال متروك لشركة الهند الشرقية التي دمّرت كل آثار الصناعة والتجارة التي كانت تُعتبر منافساً حقيقياً لبريطانيا العظمى. إن أوروبا الإمبريالية سواء كانت بريطانية أو فرنسية أو إيطالية أو هولندية صممت على تأسيس نظام تجاري اقتصادي (Mercantile) مبني على احتكار التجارة في اتجاه واحد بحيث تصبح الأرض المستعمَرة المستعبَدة بمثابة رصيد احتياطي من المواد الخام لدعم دولة المستعمِرين الأم ذات المستوى الصناعي المرتفع. التي تفرض على مستعمَريها شراء منتجاتها مقابل أسعار باهظة. لقد حافظت الامبريالية الأوروبية على سياسة الاحتكار الاقتصادي واتبعَتْها بكل دقة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ويتجلى هذا المنحى بوضوح في مسلك اسرائيل الاقتصادي في أفريقيا، الذي لا يعدو كونه استغلالاً فاضحاً ونهباً واضحاً. وهو أيضاً وصفة ناجعة لترسيخ وتأكيد التخلف الاقتصادي. إن الامبريالية البريطانية نفسها انتهجت هذا الأسلوب في المستعمَرات الأمريكية خلال القرن الثامن عشر. ومما يؤكد هذا أنه لم تقم في تلك الحقبة قائمةً للصناعة ولا للتجارة في أمريكا. ولم يكن

الأمر مجرد مصادفة عابرة؛ بل كانت تلك سياسة بريطانيا العظمى التي اعتبرت تهريب معدات المصانع إلى أمريكا جريمة خطيرة تستوجب إنزال أقصى العقوبات على مرتكبيها. والجدير بالذكر أن هذه السياسة الاحتكارية القاسية كانت وراء اندلاع الثورة الأمريكية أكثر من أي عامل آخر.

يحق لنا أن نتساءل الآن لماذا فشلت دول إفريقيا وآسيا، وقد نالت أخيراً استقلالها السياسي، في تحقيق التطور المنشود؟

في عام 1960 م أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة اسم «عَقْد التنمية» على ستينيات هذا القرن. وقررت أنْ تتحمَّل الأمم المتقدمة الغنية مسؤولية توفير العون الاقتصادي والتقني للدول المتخلفة في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وانطلق مشروع التطوير هذا بكل قوة وبتغطية إعلامية شاملة مكثفة. ولكنّ خبراء الاقتصاد اعترفوا في انكسار شديد بعد مُضِيِّ هذا العقد وانقضائه بأن المشروع المقترح والمنفذ لاقى فشلاً ذريعاً. وألقوا باللوم على «الانفجار السكاني» الذي ادعوا بأنه استنزف مصادر الثروة في أراضي العالم المتخلف، بالرغم من جميع المعونات الاقتصادية والتقنية. بحيث اتسعت الشُّقة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة بشكل لم يسبق له مثيل. وعليه شرع خبراء الاقتصاد في الترويج لحلول جديدة، مثل «تنظيم النسل» والمزيد من العون التقني الأجنبي بالإضافة لبرامج ونظم تعليمية حديثة موجهة للقاعدة الجماهيرية ومعززة عند اللزوم بحكومات عسفية لفرض الحلول على الشعوب المتخلفة حتى تتخلص من الأفكار البالية العتيقة، وتلقينها المفاهيم المادية «العلمية» الحديثة. وعلى الرغم من طاقات الغرب الجبارة بمشاركة كل من روسيا والصين واليابان. والمرسخة بكل حماس لهذا الغرض. فإن الدول الغنية استمرت في زيادة ثرواتها. والدول الفقيرة ازدادت فقراً.

لماذا؟!!!

من الأسباب الحقيقية للفقر؛ الاحتكار والظلم، اللذين لا يمكن تجنبهما إلا بخلع جذريٍّ لخصال الأنانية والطمع التي جُبل عليهما الإنسان بفطرته

وسبب هذين الخصلتين الشريرتين هو رفض الاعتراف بحكم الله وحسابه الأخروي والتعلق المفرط والوَلَه الزائد بهذا العالم الزائل. فالملحد العربيد بالتالي لا يتورع عن اضطهاد واستغلال الضعفاء لمصلحته الشخصية. والإنسان الذي لا يخشى الله سَيُقْدِمُ دون تردد على فعل كل ما من شأنه زيادة ثروته وتعزيز مصالحه على حساب كل من يعجز عن الدفاع عن حقوقه. ويصح هذا الأمر على الصعيدين الفردي والدولي على حد سواء. لماذا إذاً تصدّرت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى المستويات المعيشية في العالم؟. لا تفتأ الدعاية الأمريكية تدّعي أن برامج مساعداتها التقنية، ودعمها المادي لدول العالم، واستثماراتها في الأعمال الدولية دليل ساطع على سخائها العجيب وتعاطفها العميق مع الدول الفقيرة للرفع من مستواها المعيشي والدفع بتطورها الاقتصادي. ومع ذلك كتب ڤانس باكارد في مؤلَّفِه (صانعـو الدمار) يقول «في الوقت الذي لا يزيد فيه عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية على 6٪ من تعداد سكان العالم إلا أنها تستهلك حوالي نصف العوائد الإجمالية لمصادر الثروة في العالم أجمع(*)».

لقد تمكن ما يسمى بـ«العالم المتطور» من تأمين حماية كافية لاستقراره وازدهاره على الصعيدين السياسي والاقتصادي بفضل الفائض المادي المتراكم لديه إثر تاريخ حافل باستعمار شعوب الأرض واستغلال ثرواتها ومقدّراتها من ناحية، واحتكار التقدم التقني والعلمي من ناحية أخرى، لدرجة صار معها 20٪ من سكان العالم يستحوذون على 90٪ من إجمالي الدخل العالمي و95٪ من المعارف التقنية و80٪ من المواد الغذائية في العالم(**).

سيستمر الفقر في مد جذوره وسيزداد حدة يوماً عن يوم، على الرغم من كل التطور المضطرد في المعارف العلمية إلى أن يعي أولئك المدعوون «خبراء

(*) VANCE PACKARD- (The Waste- Makers) New York 1961 p. 211.

(**) من البيان الختامي للدورة 25 لمنظمة الدول العربية للاقتصاد والعلوم الاجتماعية الصادر في بغداد يوم 1978/9/11 م. المصدر: مجلة (العالم الإسلامي) كراتشي ص 1 من العدد الصادر يوم 1978/10/7 م.

اقتصاد» أن ما يسمونه بـ«المعضلة الاقتصادية» ما هي إلا أزمة أخلاقية ولا يمكن التوصل إلى توزيع عادل للثروات إلاّ من خلال انقلاب جذري في المفاهيم الأخلاقية يعيد لهؤلاء الملحدين صائدي اللذة رشدهم ويجعلهم أناساً يخشون الله فيما يفعلون. وليس من سبيل غير هذا للتغلب على الطمع والجشع والأنانية وللحدّ من هيمنة القوي على الضعيف واستغلاله. فالعدل الاجتماعي إذاً عدل أخلاقي. ولا يمكن للماركسية أن تحقق العدل الاجتماعي المنشود حتى من خلال أضيق وأدق مفاهيمها عن التوزيع الأمثل للثروة، وذلك لأنها ترفض الاعتراف حتى بوجود معايير أخلاقية منزلة من عند الله. وما دام النظامُ الشيوعي مؤسساً أصلاً على البغض والتناحر وعلى الخروج على القانون وحتمية العنف؛ فلن نطمع منه أن يهبنا العدل والاستقرار الاجتماعيين اللذين لا غنى عنهما حتى في مسألة التطور المادي فضلاً عن القيم الأخلاقية.

ما فتىء ساسة الغرب يرددون على أسماع العالم ولأجيالٍ متعاقبة أن الإسلام هو المسؤول عن التخلف السائد في البلاد ذات الأكثرية المسلمة اليوم. مع أنه لا يمكن لأي دارسٍ منصف للتاريخ أن ينكر الحقيقة الثابتة التي تؤكد أن البلاد التي طُبِّق فيها نظام الحكم الإسلامي تمتعت بازدهار واستقرار مادي ومعنوي مشهود. لقد كانت الريادة في حقول المعارف العلمية لدار الإسلام؛ التي ازدهرت في ظلها كذلك الصناعة والتجارة. أمّا التدهور الاقتصادي الذي ألم بنا نحن المسلمين فكان نتيجة طبيعية لانحرافنا الخلقي والروحي. وسقوطنا في غياهب التخلف كان من ناحية أخرى مقترناً بتعرضنا للهيمنة الأجنبية وعلى الرغم من الاستقلال السياسي الاسميّ الذي توصلنا إليه، فإننا تورطنا أكثر من أي وقت مضى في عبودية الاقتصاد الغربي. والباكستان مثال واضح في هذا الشأن فبعد نحو 3 عقود من الاستقلال السياسي المعلن. لا زالت هذه الدولة المسلمة تعتمد بالكامل على أوروبا وأمريكا ومؤخراً الصين في استيراد احتياجاتها، وبأعلى الأسعار، من السلع الاستهلاكية الحيوية والعتاد العسكري. ليس هناك في الباكستان صناعة أصلية وطنية بالمفهوم الفعلي الصحيح؛ بل إن جميع المصانع تقريباً تحت تحكّم المِلْكية

الغربيّة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. وجميع منتجاتنا ممهورة بعلامات تجارية تحمل أسماءً إنكليزية. والاستثمارات الأجنبية هنا تسعى بدأب لجعل تطور صناعتنا يخدم أغراضهم ومصالحهم وليس أغراضنا ومصالحنا. كانت الباكستان منذ وقت قصير تنتج فائضاً وفيراً من المواد الغذائية للتصدير، وصارت اليوم تعتمد بالكامل على استيراد القمح الأمريكي؛ الأمر الذي قد يعرّضها للمجاعة في حالة انحسار الإنتاج الأجنبي أو توقف استيراده لسبب ما. ونتساءل هنا: لماذا تمكنت الصين من النهوض من أزمتها، والتخلص من شبح المجاعة الشاملة التي كانت تهددها، لتصبح في مصاف الدول الكبرى في غضون عقدين من السنوات؟ بينما كانت شبه القارة الهندية وفي نفس تلك الفترة تنحدر نحو الفقر والعوز بشكل مضطرد. لقد كانت الصين مصدر إعجاب الآسيويين والأفارقة على حد سواء. ولكن ليس بدكتاتوريتها أو شيوعيتها. بل لأنها كانت البلد غير الأوروبي الوحيد الذي استطاع تحقيق نمو مادي متميّز بالاعتماد الكامل على الجهود الذاتية. ومع أنها ترزح تحت نير الاستعباد الفكري المتمثل في الماركسية؛ فإنها تظل الدولة الوحيدة خارج أوروبا التي تحصلت على قدر من الاستقلال السياسي والاقتصادي. لقد حاول بعض القادة المسلمين تفسير النهضة الصينية بتبنيها للشيوعية، ويحاولون اقناعنا بأن النظام الماركسي هو الدرب الوحيد لعزة الباكستان وعظمتها. لقد فات هؤلاء الساسة ملاحظة المغالطة هنا؛ وهي أنه لو كانت الماركسية فعلاً الحل الناجع للتخلص من «التخلف» كيف إذن نفسّر فشلها في انتشال البلاد التي تبنتها من أدنى مستويات الفقر فألبانيا ومنغوليا وغيرها لا زالت أفقر دول العالم وأقلها تطوراً حتى بعد تبنيها للنظام الشيوعي.

إن الطريق الوحيدة للمنعة الوطنية تكمن في الاستقلال الاقتصادي والعسكري التام.

إن الحل الوحيد الكفيل بالنهوض بجميع شعوب العالم، على الصعيدين المادي والروحي، هو التبني العالمي للإسلام بكامله. ففي الوقت الذي تؤكد فيه جميع أديان وفلسفات العالم، شرقية كانت أم غربية، على ضرورة التزام

الإنسان بالأمانة والكرم ومساعدة الضعيف وتجنب الطمع والأنانية، لا يقدم لنا أيٌّ منها برنامجاً متكاملاً لتطبيق هذه المفاهيم والقيم بشكل عملي. أما في القرآن الكريم، فإن الله تعالى جعل الأمر بالصلاة مقترناً دائماً بالأمر بالزكاة، التي تحتل أهمية قصوى في الإسلام؛ حتى إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه أعلن الجهاد ضد الّذين امتنعوا عن إيتائها. فالإسلام إذاً يتميز على جميع الأنظمة الدينية الأخرى بكونه جعل مساعدة المحتاجين من صلب عقيدته الأساسية. وأكثر الناس يأساً من قيمة الزكاة وأهميتها في عالمنا المعاصر هم النقاد الغربيون باعتقادهم أنها لا تتعدى مستوى الهبات التي قد يعطيها المرء للمتسولين، الأمر الذي لا يفيد المجتمع الحديث في شيء، ولكونهم ملاحدة وذوي أفق لا يتعدى مستوى المظاهر المادية البحتة للحياة. فلا يمكنهم أن يعوا مغزى الزكاة وقيمتها، وأنها ليست مجرد قدر مالي معين يدفعه الأغنياء مساعدة للمحتاجين. لم تكن الزكاة يوماً مجرد نسبة ½ 2٪ إنها طهارة روحية خلقية ينتفع بها من يعطيها أكثر من انتفاع مستلمها. يعلّمنا الإسلام السمح أن الله تعالى هو مالك الملك المهيمن على جميع مقدرات الكون وموجوداته التي هي بمثابة أمانة للإنسان ينتفع بها في دنياه ليتركها خلفه عند وفاته. وما على الإنسان إذاً إلا أن يترجم محبته وتعلقه بالحياة الدنيا إلى حب وتعلق بالعالم الآخر. والدليل على حب الإنسان لله يتمثل في استعداده للتخلي عن جزء من الثروة التي كابد المشقة ليحصل عليها، في سبيل الله وعن طيب خاطر. والمسلم الورع مستعد أيضاً لإعطاء الصدقات اختيارياً إلى جانب الزكاة المفروضة شرعاً. والقرآن الكريم يحثّ المؤمنين باستمرار على إنفاق كلّ فائض من أموالهم لمساعدة الغير. ومن يأخذ الزكاة لا يجب أن يشعر بالذل أو القهر ذلك لأن من يعطيها لا يتوقع منه جزاءً ولا شكوراً، بل ثوابه على الله وحده. والله تعالى يَعِدُ مراراً وتكراراً بأن من ينفق ماله في سبيل الله سيجزيه أضعافاً مضاعفة في حياته الدنيا وفي أخراه. فالزكاة إذاً تعمل على سعة الصدر ورحابة النفس والكرم والرحمة بالضعفاء والتعاطف معهم. وإذا انتشرت هذه القيم في المجتمع وصار كل فرد فيه يشعر بمسؤوليته نحو جيرانه ستختفي

جميع مظاهر الفقر تلقائياً. لقد حرّمت الشريعة الإسلامية الربا والفائدة على القروض وحرّمت تعاطي الكحول وكل ما يُذهب العقل من مخدّرات، وحذّرت من مغبّة ترف المعيشة الزائد. كل ذلك لضمان عدم تركز الثروة في أيدي القلة. بل إنها جعلت هذا الأمرَ مستحيلاً تقريباً من ناحية عملية؛ إذ يتم توزيع نتاج الموارد المالية بشكل مثالي.

ما انفك نقاد الإسلام يصفونه بالتخلف وينعتون أتباعه بالرجعية في سياق ردودهم على طموحات المسلمين في إقامة دولة إسلامية مبنية على تطبيق الشريعة. ويزعمون أنهم يحذروننا من أن هذا الأمر سيجعلنا منعزلين عن العالم الحديث، وأنه سيعود بعقارب الساعة إلى الوراء ليعيدنا إلى ظلام العصور الوسطى. تعتقد العقلية العصرية أن كل ما هو قديم أو تقليدي يجب بالضرورة أن يكون مهجوراً منسياً وعديمَ الفائدة. وبالمقابل فإن جميع الثقافات السابقة عارضت كل تغيير أو تجديد واعتبرته هرطقة، واستمرت تَعْبُد ما أَلِفَت لمجرد أن التقاليد تقدّسه. أما الإسلام فيقف موقفاً وسطاً بين طرفيْ هذه المعادلة المتمثليْن في الالتزام الأعمى بما هو سائد كطرف أول والدعوة للتغيير ومعاداة كل ما هو قديم في سبيل التجديد وحده كطرف ثان. ويسعى المسلم حسب تعاليم شريعته للسير في وسط الطريق متجنباً التطرف. فأحدث الأمور وأكثرها جدّة ليست دائماً الأحسن، والعكس أسوأ من ذلك. إن الإسلام يعارض وبكل شدة التعلق الأعمى بالماضي رغم بطلانه. ورد في القرآن الكريم من حوار سيدنا إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ** قَالُوا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ** قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُبِينٍ﴾[1]. فالحق في الإسلام كذلك لأنه حق وليس لأنه قديم أو جديد. وهذه الحقيقة الدامغة ثابتة في القيم المنزّلة في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة. ويظلّ الغرب مع ذلك يصرخ فزعاً، ويسمي هذا الأمر «ظلمة القرون الوسطى». إنّ القيم والمبادىء التي نحملها نحن المسلمين قيمٌ

---

(1) الأنبياء 52 53 54.

أخلاقية منزلة ثابتة راسخة. وأسلوب حياتنا الناجم عن تطبيق هذه القيم واضح جلي في تاريخنا. ونحن على استعداد لأن نحيا وفقاً لهذه القيم ونموت في سبيلها، لأننا لا نخشى على حضارتنا من عوائد الزمان المتمثلة في المستجدات الطبيعية أو الآنية أو التطورية. ولأننا نقبل كل جديد صادر عن غيرنا ما دام يخدم أغراضنا، ولا يتعارض مع مبادئنا، وإلا كان مرفوضاً. ليس هناك تماثل تطابقي بين نيويورك القرن العشرين وأثينا البريكليّة. ومع ذلك فإن الغرب العتيق لم يزل مستمراً في حفيده الحديث بفكره وثقافته على مر التاريخ دون توقف. ولنا الحق نحن كذلك في أن نقبل بتطور المعارف في نطاق شخصيتنا الاعتبارية وهو ما يختلف جذرياً عن القبول بمبدأ التغريب (Westernization) أي جعلنا من شيعة الغرب وعلى شاكلته، لأننا لا يمكن أن نتنازل عن كِياننا المتميِّز والمتفرِّد مهما كان الثمن. ولا حياد عن المنطق في أن اختلاف فكرنا ومثلنا عن المعايير السائدة المعاصرة؛ يستوجب اختلاف مجتمعنا وسياستنا وأنظمتنا وعلومنا وفنوننا ولباسنا وطعامنا وعمارتنا وسلوكنا اختلافاً بيّناً، لكونها جميعاً تعبيرات ملموسة عن القيم المتميزة التي نحملها.

كيف يحمّلون القرآن الكريم مسؤولية تخلف بلاد الإسلام اليوم وركودها ورقودها، وهو الذي يدعو مراراً وتكراراً إلى البحث والتقصي والنظر في ملكوت الله وظواهر الطبيعة باعتبارها أدلةً قاطعةً على قدرته تعالى. هذا إلى جانب اعتبار الإنسان خليفة الله على الأرض، مع الإقرار دون مواربة أو لبس بأن جميع العناصر والمخلوقات في الكون ما وُجدت إلا لخدمة الإنسان وازدهار حياته. إن خصومَنا أنفسَهم لا يمكنهم نكران الحقيقة التاريخية التي تفيد أن المسلمين كانوا، ولمدة خمسة قرون (من القرن الثامن إلى القرن الثالث عشر) للميلاد، قادةَ العالم في الطب والصيدلة والعلوم والرياضيات والتجارة، هذا على الرغم من أن أصول «الصفر» وما يسمى بالأرقام العربية كانت في شبه جزيرة الهند، وأن الطباعة والورق والبارود ظهرت أصلاً في الصين؛ إلا أن المسلمين هم الذين اكتشفوا أهميتها وشرعوا في استغلالها علمياً وعملياً. لقد صاغ المسلمون العلومَ الإغريقية في قالبٍ جديدٍ واستغلوها

عملياً بشكلٍ كاملٍ. فمِن المجحف حقاً إذاً القول بأنهم اقتبسوا هذه العلوم وحفظوها ثم نقلوها إلى الأجيال التالية؛ ولم يكن لهم فيها شأن. والمسلمون لا غيرهم، وعن طريق كمال اللغة العربية وثرائها، هم الذين أرسوا قواعد وأسس الرياضيات الحديثة والفيزياء والكيمياء والصيدلة والطب كما نعرفها اليوم. وما فعله الأوروبيون هو بناء الهيكل الشكلي الحديث على هذه القواعد والأسس. لا جدال في أن الطب الإغريقي هو أبو الطب الحديث؛ ولم يزل (القانون) لابن سينا إلى القرن السابع عشر هو المنهج المعتبر في جميع مدارس الطب في أوروبا. ومن جانب آخر فإن العالَم لم يعرف المستشفيات أو المدارس أو المستوصفات كمؤسسات عامة إلا مع تألق الحضارة الإسلامية. وهكذا فإن المسلمين وضعوا الأساسات العتيدة التي بُنيت عليها العلوم العصرية. لماذا إذاً وبعد هذه الانطلاقة الرائعة ترك المسلمون مهمة الريادة والقيادة واستسلموا للدعة والطمأنينة وغرقوا في سبات عميق من الكسل والخمول والبلادة؟!

بدأت الحضارة الإسلامية أفولها الطويل في اللحظة التي صار فيها الدين مجرد طقوس وعادات وتقاليد شكلية. فخسرت الحضارة الإسلامية بذلك حيويتها وشرعت تنحدر تدريجياً نحو التقوقع والانغلاق على ذاتها والضمور والخمول والركود واللامبالاة والاحتضار؛ وباختصار بدأت طريقها إلى الموت والفناء. الأمر الذي أدى إلى انتقال العلوم الطبيعية إلى أيدي أعداء الإسلام، بينما انحرفت عقول المسلمين إلى التصوف والمناظرات والمشاحنات حول دقائق الشريعة. ومن روايات المؤرخين في هذا الصدد؛ أنه في الوقت الذي اجتاح فيه المغول بلاد الإسلام عام 1258 م، ودمروا الخلافة العباسية وتركوا بغداد ركاماً من الحطام، كان علماء المسلمين منغمسين في نقاشٍ حادٍّ ساخنٍ حول رأي الشريعة في أكل لحم الغراب. وعندما اتضح تفوق الغرب المادي وقع علماؤنا في خطأ فادح، وذلك بتصورهم أن أفضل سبيل لمناهضة الحضارة الغربية المنافسة هو أن يعزل المسلمون أنفسَهم ويتجاهلوا نهضة الغرب ويتظاهروا بأنها ليست موجودةً. وبدلاً من مواجهة التحدي، فضّل علماؤنا

الخوض في الصغائر والتوافه، وورّطوا أنفسهم في النزاعات المتنامية بين مختلف المذاهب الفقهية والطوائف والنحل المتعددة، وصاروا يتنازعون حول أتفه الأمور؛ كمسألة تكفير السنّة للشيعة أو العكس. ومن ذلك؛ القرار الذي اتخذه جمع من علمائنا المعاصرين بتكفير العلامة مجمد إقبال ومولانا أبي الأعلى المودودي وغيرهم. وعندما بدأت نظم التعليم الغربية تكتسح بلادنا وتهدد أجيالنا القادمة بالمسخ والتفسخ، شرع علماؤنا يختصمون حول طول اللحية أو طول الإزار الذي إن نقص أصبع قد تبطل به صلاة مرتديه. وفي الوقت الذي كانت فيه الشريعة الإسلامية ذاتها مهددة في كيانها واستمراريتها، انشغل علماؤنا بأمور ليست بذات بال أو أهمية، مثل تحديد العدد المطلوب من سطول الماء الكافية لتطهير بئر سقطت فيها جيفة حيوان ميت. فأصبح علماؤنا (باستثناء قلة مبجلة منهم) مثل الفريسيين الذي تصدى لهم عيسى بن مريم (عليه السلام) طيلة فترة بعثته. لقد فاقوا ما في التلمود بقضاياهم المتناهية الدقة؛ الأمر الذي ساهم في إضعافنا والفتّ من عزيمتنا ومكّن الامبريالية الأوروبية بسلاح التفوق التقني من هزيمتنا والهيمنة علينا واستعبادنا.

ولا يمكننا استعادة القوة اللازمة لدرء العدوان عنّا إلّا بإعادة تقديم الإسلام للشعوب المسلمة، ليس في شكل شعائر أو عبادات فحسب، ولا حتى في شكل مشاعر تقوى فردية. بل يجب العودة بالإسلام كحركة عالمية دون أن نكون ملزمين بإعادة تفسير عقائدنا لتلائم روح المادية والعصر على حساب صحة هذه العقائد وسلامتها. والمطلوب هو التطبيق العملي للإسلام وهذا متوقف إنجازه على قناعة أغلبية المسلمين تحت قيادة منظمة فاعلة. وسوف تنجح الحركة الإسلامية في قهر التغرب الفكري إذا تمكنت هذه القيادة من السمو لدرجة النزاهة والمحافظة على الترابط، وكانت مستعدة للتضحية بالذات في سبيل إنجاح المهمة. وسمو القيم الأخلاقية المميزة للإسلام سيستقطب الأتباع من كل حدب، وسيعي المنصفون من مفكري الغرب فسادَ أسلوب حياتهم وسوف يشتركون معنا في نفس الدرب جنباً إلى جنب.

إننا نقف وبكل شدّة ضد جميع أشكال تحديث الدين وجعله عصرياً.

كثيراً ما تساءل المستشرقون الغربيون وعلى رأسهم (جِبْ H.A.R Gibb) في كتابه (الاتجاهات العصرية في الإسلام) شيكاغو 1945 م. عن سبب ضعف وفساد حجج التحديث. ونحن نقول إنّ سر ضعف التحديث يكمن في طبيعة المهمة البائسة اليائسة التي تسعى لفرض اللامناسب وجعله مناسباً بالقوة. فليس هناك من يقبل التعايش مع فكر متضارب إلا إذا قَبِل بمبدأ الإباحية الفكرية (اللانزاهة) وما ينطوي عليه من فساد نية وهرطقة روحية وانعدام الشجاعة الأدبية واضطراب سيكولوجي، على اعتبار أن هذه المعايير مجتمعة هي المقومات الأساسية للابتذال. وحيث إن التافه والمبتذل من الأمور لا يروق للكائن البشري المستحق لآدميته، فإن التحديث سيفشل. لأن الشعوب لا يستهويها الدين الميسر لأجل تسويغ الأغراض والأهواء المتقلبة مع الزمن. الشعوب تريد التحدي، وهي متعطشة للفكر الذي يولّد فيها شعور التضحية بالنفس في سبيل غايات نبيلة. ما يريده الناس هو العيش أو الموت في سبيل شيء جدير بذلك فعلاً. وبإيجاز إن الشعوب تريد تحقيق إنجاز ذي قيمة خالدة. والإسلام، الدين المنزَّل ومنهاج الحياة المتكامل والمبني على قيم أخلاقية مطلقة، هو وحده القادر على فرض سلطان كوني شامل وإذعان كامل. أما الأنظمة الفلسفية المصطنعة الوضعية، فلم ولن تتمكن من تحقيق هذا الغرض.

«مواكبة الزمن في حركته» قد تعني أيضاً أنّ سلوكنا يولّد طاقات معينة ليس لنا عليها أي سيطرة. وهذه الطاقات اللاإرادية ناتجة عن التطبيقات الحديثة للتقنية العلمية على أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة، وليس لنا إذن بد من الإذعان لها. فالوصول إلى الازدهار والرفاهية صار يعني اليوم أن يتقولب الفرد في إطار مُعَدٍّ مسبقاً وأن يكون كما يُراد له أن يكون. وهو ما يعني نكران قدرة الفرد على خلق مستقبله أو حتى التأثير في تقريره. وعليه فالقبول الأعمى بالتفسير الماركسي للتاريخ جعل الإنسان عبداً للزمن، وغير قادر على فعل أي شيء لردع شروره أو تخفيف وطأتها. ولو افترضنا أن نستمدّ صورة الإنسان من «المادية الغربية». فهذا يعني إذن أن

نسعى بملء إرادتنا للتورط في الفساد الأخلاقي الذي يمخر الإنسان الغربي في عبابه الساعة.

اجتمع ممثلو 32 دولة أعضاء لجنة التطوير الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة في الفترة ما بين 17 فبراير و5 مارس عام 1969 م وأصدروا دراسة من 80 صفحة تلخص ملاحظاتهم حول مشاكل الشبيبة في العالم، وانتهوا إلى خلاصة مفادها: ـ (أن السلوك المناوىء للجماعة أمر محتم ونتيجة طبيعية لتطور المجتمع البشري وزيادة الثروات القومية) وهذا لا يعني فقط أنه لا يمكن لأحد أن يحاول إنهاء هذا التمرد على السلطة والاستعداد للعنف؛ بل إنه يعني كذلك أن هذه الاتجاهات مطلوبة ومرغوب فيها باعتبارها دليل على «العصرية». وهذه الحجة تستعمل للدفاع عن مظاهر انحراف السلوك الجنسي وإباحيته، والمستويات المنحطة المبتذلة في أساليب الإعلام الغربي. حتى كاد هؤلاء الناس يقولون صراحة إن المجتمع المتسم بالاستقرار الأخلاقي والاتزان الاجتماعي مجتمع محتقر لأنه «ساكن» دون حركة و«متخلف» لرفضه مواجهة «واقع» الحياة العصرية.

ونرى «الزمن» في حركته اليوم يجرف ويزيح كل ما هو خَيِّر ومقدَّس في الحياة، بما في ذلك القيم التي كانت دوماً في مفاهيم الغرب إلى فترة قريبة. وإذا كانت الأسس الأخلاقية للسلوك الإنساني عرضةً للتغيير المستمر بدون نقاش، وما يستتبع ذلك من تحول مضطرد في هيكلية البنية الاجتماعية، فما هي النتيجة المتوقعة غير الفوضى والاضطراب والتفكك؟ مسألة الساعة إذاً ليست في أن نتغير مع الزمن، بل أن نغيِّر الزمن ذاته. يجب ألّا نذعن ونقبل بالقوى الهدامة، وليدة العوامل اللافردية، بل يجب مراقبتها والتحكم فيها. كيف تأتّى لأصحاب السلطة الحصول على صلاحية تشكيل أسلوب حياتنا؟ إنَّ أيَّ اضطراب اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي قادر على إيصال أيِّ نوعية من الناس للسلطة، بحيث يجدون أنفسهم بين عشية وضحاها في مركز لا يستحقونه. علماً بأنه من طبيعة العامَّة الإذعان للراعي والاقتداء به دون مراعاة لجودة معدنه. ومن ناحية أخرى لا يجب لنا أن نكون عجينة تتشكل بفعل

الطاقات والقوى التي اكتشفها الإنسان من خلال التقنية والعلوم وطبقها بتهور وحمق على نظامه الاجتماعي. بل يجب أن نلجم هذه الطاقات والقوى لنجعلها مطابقة ومناسبة لحياة الفرد والمجتمع حسب تصور القرآن الكريم. وهذه الصورة المثالية ليست جامدة راكدة بل إنها تتحرك في حرية كاملة ولها أن تنمو وتزدهر وتسعى نحو الكمال بجميع أوجهه طبقاً للمبادىء التي أنزلها الله سبحانه. وحتى يكون الإسلام بلسماً شافياً يقينا شرور الفرد والمجتمع يجب أن نطبقه بالكامل. ويجب لذلك قبول القرآن الكريم والحديث الشريف على أنهما حقائق مطلقة. لأن نكران صحة كلمة واحدة من القرآن الكريم يعني نكران حقيقته بالكامل. أما الدعوة إلى أو القبول بدين مخفف فلا يعدو كونه القبول بطعام مذوق لا يصلح لتزويدنا بالقيمة الغذائية المفترضة له.

أشار السيد «حيدر باماتي» في كتابه (مساهمة المسلمين في الحضارة) الذي نشره المكتب الإسلامي - جنيف/ مايو 1962م إلى جميع تلك المساهمات الثمينة في صرح النهضة الأوروبية التي قدمها المسلمون في مجالات الزراعة والصناعة والفلسفة والفنون والطب والعلوم. كما لو أن هذه المنجزات الدنيوية الجديرة بالفخر والثناء هي كل ما هنالك. ولم يتطرق المؤلف بكلمة واحدة لإسهامات المسلمين في النواحي الروحية للبشرية كأنه اعتبر هذه الإنجازات الحضارية لا تستحق الذكر. ماذا إذاً عن «التوحيد» و«التكبير - وهو أن الله أكبر، ولا شيء يستحق العبادة سواه» وماذا عن الصلاة والزكاة وصيام رمضان أو روح الأخوة الدولية في شعيرة الحج؟ وماذا عن مساهمة الشريعة في تطور القانون البشري؟. إن الإنجازات الدنيوية من علم وفنون مهما عظمت تتضاءل أمام قيمة هذه العطايا الروحية التي أسبغها الإسلام على العالم. إن انتقال الفلسفة الوضعية والعلوم الطبيعية من دار الإسلام إلى أوروبا في العصور الوسطى كان هبةً لا تقدر بثمن لصالح التطور المادي الغربي؛ مع أننا نرى أن الأمر كان كارثة من ناحية تاريخية، فأعداؤنا استغلوا هذه المعارف التي نقلناها لهم كسلاح لتدميرنا كلياً. ولا ريب أنهم وظفوا هذه المعارف العلمية التي أعطيناهـموها بعنف وإفراط ودون أدنى حسّ بالعرفان أو

الشكر لمصادرها. واستمرّت هذه السياسة منذ عصر النهضة إلى يومنا هذا. أما القبول بتحجيم الحضارة الإسلامية في الإطار المتعارف عليه بكونها مجرد حلقة وصل تاريخية، وأنها سبقت ومهدت للحضارة الغربية المعاصرة. فهو قبول بالمبدأ القائل بأن الإسلام قد أنجز مهمته في التاريخ وأن ليس له بالتالي أي مستقبل كأسلوب حياة مستقل ومكتفٍ بذاته. والحقيقة أنه لا يزال لدى الإسلام ما يقدمه للإنسانية إضافة للقائمة التي عدد بنودها السيد حيدر باماتي في كتابه السالف الذكر. فلا يجب إذاً أن يقتصر فخرنا واعتزازنا بمساهماتنا في الماضي، دونما اعتبار لمساهمات الإسلام المحتملة في الحاضر والمستقبل. فنظامه المتكامل والمُنزَّل المُنَزَّه، وأخلاقياته وشريعته كفيلة بإشباع جميع احتياجات العالم المعاصر المتمثلة في خلاص الإنسان فرداً وشخصاً والوصول إلى الترابط والتآزر في المجتمع ككل.

مهما عَظُم التزامنا برفض أي تعديلات على فكرنا كي يناسب روح «العصر». فإنّ الحاجة ملحّة لتكييف أساليبنا الإعلامية في بث ونشر هذا الفكر بوضوح كي يلقى الفهم والاستيعاب المطلوبين لدى الإنسان المعاصر. وأنا لا أعني بهذا أن ننزل لمستوى الإعلانات الفجّة الرخيصة أو الحركات المسرحية الاستعراضية التي ينتهجها «المتزمتون» من المسيحيين البروتستانت. ولا أن نقلّد دعاة «إحياء» المسيحية في هذا المضمار، فذلك أسوأ ما يمكن تقديمه لخدمة أغراضنا. لقد مرت أوروبا في عصورها المظلمة بمرحلة تدنّى فيها مستوى الفكر إلى درجة اهتمامهم وانشغالهم بمسألة كم ملاكاً يمكن أن يجتمعوا للرقص على رأس دبوس؟ فكانت القضايا المبنية على اللاهوت بالتالي هي الأكثر جدوى من غيرها. وكان رائد علم اللاهوت عند اليهود إذّاك «موسى بن ميمون» الذي حاول من خلال سفره (دليل الحيارى) أن يختلق نوعاً من التوافق بين اليهودية والفلسفة العقلية الاغريقية القديمة، في محاولة منه لإثبات تفوق اليهودية على المسيحية والإسلام. أما رائد مسيحية القرون الوسطى في اللاهوت فكان القديس «توما الاكويني» الذي ترك لنا وراءه (التومائية) التي تعتبر أهم المراجع في عقائد الروم الكاثوليك. وما كان لهذين

العالمين؛ ابن ميمون والاكويني، أن ينجزا أعمالاً كتلك لو لم يطّلعا على (تهافت الفلاسفة) للإمام الغزالي. وكذا كان شأن كلّ مثقفي العصور الوسطى من يهود ومسيحيين وحتى مسلمين ممن اهتموا باللاهوت. وما دام الاهتمام بهذا العلم بقي مكثفاً بين اليهود النصارى والمسلمين فإن التهافت كان مثالياً لنشر الإسلام في الأمم الأخرى، ومقارعة الهرطقة من الداخل. وإذا لم يكن التهافت مناسباً لمهمة التبليغ اليوم، فهذا لا يتعارض مع منطق وحقيقة حجته، ولا يقلل كذلك من زخمه الأدبي والفكري. بل يعني أن العقل المعاصر فَقَدَ الاهتمامَ بأمور اللاهوت الذي ستبـدو حججه غير ملائمة، هذا إن لم تكن غير مفهومة أصلاً.

وعلى الرغم مما تقدم، بقيت المناهج التعليمية في مدارسنا على حالها منذ أيام الغزالي. وانحصر اهتمام علمائنا بمسألة المعتزلة لا مبالين بالأجيال الجديدة من الأمة التي عليها مـواجهة المـاركسية والـداروينية والفـرويديـة والوجودية. ونحن إذا دافعنا عن الفكر الإسلامي اليوم بعلم «الكلام» فلن نطمع أبداً في أي تجاوب من العقل المعاصر المقتصر على استيعاب فلسفة الذرائع البراغماتية. وعلينا مراعاة هذه الحقيقة بالكامل في مساعي التبليغ وشؤونه. فالعقل المعاصر سيقبل حججنا ضد الايديولوجيات الماديّة بشكل أجدى وأنفع إنْ نحن ذكّرناه بتؤدة وصبر وعلى أساس وقائع ملموسة وحقائق راسخة ثابتة بالمآسي والمصائب التي يؤدي إليها الإلحاد على مستوى الفرد وأسرته وأصدقائه وعلاقاته الإنسانية عموماً. والمجال واسع شاسع لأن نناقش ظاهرة الاختلال العقلي والإدمان على الكحول والمخدرات، وجنوح الأحداث، والجريمة، واباحية الجنس واللقطاء، والأمراض الجنسية. أما عن البـذاءة والرذيلة في الفنون ووسائل اللهو فحدّث ولا حرج. يمكننا كذلك التعرض لمسائل انتشار العنف والخروج على القانون والسياسات المجرّدة من المبادىء الأخلاقية، الإقليمي منها والدولي. وشناعة وعنف جرائم الحروب المعاصرة.

ومع ذلك. فإن دعاة التحديث والعصرنة محلياً أو خارجياً لم يعص عليهم ملاحظة أننا لن نتمكن من جني ثمار الحضارة الغربية الحديثة إلا إذا

ضحينا بنفائس ماضينا وكلّ ما هو نبيل فيه. وذاك هو الثمن المفروض على أي شعب يطمح لتطوير نفسه. ولكن هل كانت نتيجة مسخ الفرد وسلبه إنسانيته غير الفوضى والتفكك الاجتماعي المحذورين.

بربكم كيف تتصورون موقفنا معشر المسلمين تجاه العلوم كما يفهمها الغرب المعاصر ويطبقها اليوم ما دامت تعاليم القرآن الكريم ومواعظ الحديث الشريف لا تمثل أيَّ عقبة في درب التطور العلمي والتقني؟ بل إنها تشجع على طلب المعرفة وتقصّيها في جميع المجالات. هذا أمر، والأمر الآخر هو أن جميع المعارف المفيدة والعلوم التطبيقية ملك لجميع بني البشر، وليست حكراً على أمم أمريكا الشمالية وأوروبا. ويجب أن نعيَ ونفهم أن جميع مظاهر أيّ ثقافة مرتبطة ومتأثرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية بفلسفة وإيديولوجية تلك الثقافة. ولا نستثني من ذلك حقول العلم والتقنية المختلفة التي تطورت في أمريكا وأوروبا خلال القرون الثلاثة الأخيرة. وبما أن جذور العلوم العصرية تمتد بعمق في ثرى مذهب الغنوصية. فلا منجى إذاً من الكوارث الناتجة بفعل هذه الطاقات الميكانيكية اللافردية المنطلقة دون لجام على المجتمع والأسرة والفرد، وجميع العلاقات الإنسانية بشكل عام، بالرغم من أن هذا لم يتعدَّ حدودَ قوانين (السبب والنتيجة) الطبيعية. لقد اقترن إيمان الكائن البشري بكفره (أو شكوكه)، وقد لازم الإلحاد والمادّية الإنسان طيلةَ التاريخ. لقد كانت مظاهر الشر المعاصرة متعاظمة في الماضي، ولكن عندما تمكّنت قوى الشر اليوم من حيازة سلاح العلم والتقنية تضخمت الكارثة وتفاقم الرعب بشكل فاق أقصى خيالات أسلافنا. كل ما يمكن للعلم أن يفعله هو تطويع عناصر الطبيعة لخير الإنسان وراحته وزيادة ثرواته المادية. ولكن العلم بطبعه غير قادر على توفير أي إرشاد أخلاقي ولا مؤازرة روحية. فاكتشاف النار مثلاً وفّر للإنسان سلاحاً ذا حدين؛ فهي مكسب عظيم الفائدة والمنفعة إلى جانب كونها أكبر طاقة تدميرية عُرفت إلى ذلك الوقت. لقد دأب فلاسفة أوروبا وأمريكا على مر ثلاثة قرون يقنعون العالم بأن المعتقدات الدينية لا محالة ستمّحي وتندثر في عصر المادية العلمية. يقول سيجموند فرويد «إن الدين

مجرد وهم طفولي يكتسب كيانه من مصادفة صيرورته مشبعاً لرغباتنا الغريزية»
ولنا هنا سؤال: إذا كان الخالق ذاته جعل هذه الرغبات الغريزية تحتاج إلى إشباع بمعتقدات دينية بشكل يشمل كافة الجنس البشري بحيث لا يمكن للفرد ولا للجماعة المحافظة على العقل بدونها. فالحقيقة الدينية يجب لذلك أن تكون واقعاً ملموساً.

يفترض اللاهوت المسيحي الذي سيطر على عالم الغرب لنحو خمسة عشر قرناً أن الكائن البشري مجبول على فطرة الشر، وأن كل طفل يُولد والخطيئة في عنقه ويعتقدون أنه لا جدوى بالتالي من الشرائع الدينية. ويصرون على أن الفضيلة لا يمكن أن تُفْرَض بأي قانون بل إنها تنبثق من داخل الفرد. وعليه فليس للدين دور في حياة المجتمع. وهو موجَّه عوضاً عن ذلك لتقوى الفرد الخاصة. وأن المجتمعات المؤسسة على شرائع الدين لا أمل لها في النجاح. وهنا تكمن نقطة الخلاف الحاد بين الإسلام والمسيحية. يدّعي علماء اللاهوت المسيحيون في كتبهم أنه ليس في الإسلام جواب لمسألة الشر وأصله ويدّعون أن المسلمين المعتقدين بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية يجهلون جوهر الطبيعة البشرية.

ولم تزوّدنا المسيحية بدليل قطعي على صحة افتراضها أن الشر فطرة بشرية. بل إنهم اعتمدوا على سوء فهم وخلط لظاهرة أخرى مختلفة. ونظرة المسيحية للمجتمع تشاؤمية شأنها شأن الهندوسية والبوذية. وإذا ما قبلنا جدلاً بافتراض علماء اللاهوت المسيحيين عن طبيعة الخطيئة عند البشر، فإن الأنفس الفاضلة المرهفة وغير القادرة على احتمال فساد المجتمع لا تملك خياراً غير الفرار إلى الأدغال والغابات والصحارى ليصبح ذووها رهباناً وراهبات.

يتخذ الإسلام موقفاً واقعياً تجاه طبيعة البشر. متمثلاً في قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِيَ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجرٌ غَيرُ مَمْنُونٍ﴾(*). فالإسلام إذاً لا يتجاهل

(*) التين 6/5/4.

الشر عند الكائن البشري، وعلى النقيض من معتقدات المسيحيين يؤكد في القرآن الكريم أن البشر مجبولون على فطرة الخير. وعليه فالخير والشر موجودان جنباً إلى جنب في الواقع، وحياة الإنسان بالتالي صراع طويل لخصال الخير ضد النزعات الشريرة. وهنا تتجلى قيمة شخصية الإنسان وروعة الكائن البشري. والإسلام لا يعتبر الحياة رحلة متعة بل إنها امتحان لا تظهر نتائجه ولا يُحكم عليها به إلا في العالم الآخر. وإن لم يكن هناك شر في العالم فلن يكون هناك خير، ولا مغزى للحساب إذاً. وإن لم يكن هناك بؤس فلن يكون هناك فرح، وإن نحن لم نعرف القبح فلن نتذوق الجمال.

يحتج علماء اللاهوت في الغرب المسيحي على مسألة الهداية في الإسلام، وكون الإيمان هبة من الله تعالى وأن ليس للمؤمن فضل على خالقه إن آمن. ويقولون ما هو الغرض إذاً من الشرائع الدينية، إنْ كان الأمر كذلك؟ وهم على صواب إذا قبلنا جدلاً بافتراضهم بفطرة الشر لدى الإنسان والتي لا يمكن للعالم ولن يمكنه مطلقاً أن يصبح معها مثالياً. ولكن إذا كان هذا العالم عاجزاً عن الوصول إلى المجتمع الكامل الفضيلة، فإن مجتمعاً مؤسساً على الشرائع الإلهية سيجعل منه مكاناً فاضلاً صالحاً للعيش. وإن لم تتمكن الشرائع المنزلة من استئصال الشر من جذوره (والحال إنها لا تستهدف ذلك) فهي على الأقل ستتحكم في مستواه بشكل عملي جيد.

ستظل الجريمة موجودة حتى في ظل الحكومة الإسلامية، ولكن شرورها ستنحصر في أفراد شواذ يحتقرهم الجميع. أما في الغرب فإن السلوك الإجرامي منتشر كالوباء، لأن الثقافة السائدة هناك تُبجِّل خصال الشر على أنها مصدر القيم الاجتماعية. فبدلاً من رمي المجرمين هناك في سراديب مظلمة نرى شأنهم يرتفع حتى يصلوا لمستوى رؤساء دول. وانطلاقاً من القاعدة العامة بأن الشعوب صنيعة قِيمها الثقافية فإن أخلاقيات الجماعة ستتغير ذاتياً، إن نحن غيّرنا المثل الاجتماعية. مع استثناءات طفيفة لهذه القاعدة.

أسس الحركة الإسلامية:

1 ـ القبول المطلق بمبدأ أن الله تعالى ليس خالقاً ورحماناً فحسب. بل إنه الحاكم والمرشد المعصوم، كما جاء في تعاليمه المنزَّلة للبشرية من خلال الأنبياء، والتي اكتملت برسالة خاتم النبيين محمد ﷺ في القرآن الكريم والسنة الطاهرة والأنظمة التشريعية كما فسرها أئمة فقهاء الشريعة. إن القبول الكامل بهذه المبادىء أساساً لسلوكنا سيضفي على المجتمع الاستقرار والقوة. أما القوانين الوضعية فإنها موصومة حتماً بالنسبية والجزئية باختلاف الأجناس والقوميات والثقافات والطبقات. وستكون مجحفة بحق الضعيف الذي قد يثور ضد هذا الإجحاف فيؤدي إلى استمرار القلاقل الداخلية. ولما كانت الشريعة الإسلامية إلهية معصومة فهي لن تُبقي أحداً خارج القانون، والعدل المطلق يضفي عليها سلطة كونية غير مسبوقة بمثيل وليس لها نظير. وليس في الإسلام معنى للفصل بين المسجد والحكومة، فالحكم والدين والقانون كل متناسق واحد. والواجبات المُناطة بالفرد المسلم تجاه الله وخلقه تستهلك بياض يومه ولا تترك له وقتاً للمتع النزوية أو الهوايات المنحرفة؛ فالإسلام بالنسبة للمسلم حياته الكاملة وليس له حياة خارجة؛ فقلبه عامر بذكر الله، ومصيره في الآخرة حاضر دائماً في ذهنه. وبما أن الإسلام نظام متكامل بذاته، فليس فيه مجال للصفوة أو النخبة، ولا للبدع الدينية أو الأخلاقية. وللوصول إلى تقوى الفرد وصلاح الجماعة، يجب اتباع جميع تعاليم الإسلام وممارسة أركانه: ـ

1 ـ الصلاة خمس مرات في اليوم بما في ذلك صلاة الجماعة التي تجعل ذكر الله حاضراً في ضمير المسلم وتعمل على استمرار إخلاصه في خدمة الله تعالى.

2 ـ الزكاة: وهي إعطاء نصيب مفروض من مال الفرد طواعية لإرضاء الله.

3 ـ الصوم: وما يؤدي إليه من تدريب للنفس على الصبر والإيثار، كما أنه يؤكد سمو الروح بالتنازل عن حاجات البدن المادية.

4 ـ الحج لترسيخ التضامن الإنساني والمشاعر الأخوية بين جميع شعوب العالم، فالمجتمع الإسلامي يسمو فوق الفروقات العِرقية والقومية في أساس عبادة الله.

5 ـ الجهاد: وهو الاستعداد التام للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل الله لإرساء دعائم الحق ونشر الفضيلة ومحاربة الشر في الداخل والخارج، والاستعداد لخدمة الإسلام وتقديم الولاء المطلق للأمة الإسلامية دون اعتبار لأي حدود عرقية أو طبقية أو جغرافية أو لغوية مصداقاً لقول العلامة إقبال «ليس للمسلم وطن غير الإسلام».

2 ـ استئصال التخلف بتبنٍّ خلاّقٍ وناقدٍ للمعارف البناءة، ورفض الأسس الغنوصية للعلوم العصرية، كي يصبح العَالِمُ المسلم في المستقبل كنظيره في الماضي مسؤولاً أخلاقياً عن تطبيق اكتشافاته واختراعاته لمنع أي ضرر محتمل منها. كما أننا نصر على استغلال كامل للمعرفة الإيجابية المفيدة بشكل يخدم أهدافنا المتفقة مع قيمنا ومثلنا الثقافية الساعية نحو خير البشرية. وعند تحقيق هذا الهدف لن نكون مجرد مقلدين للغرب. إننا نحترم التطور المادي الطبيعي، ولكن يجب ألاّ نؤلّه العلم وألاّ نكون عبيداً للآلة بل سادتها. وفوق هذا، فنحن نرفض وبشدّة المشاركة في أسلوب المعيشة المترف اللاإنساني المميز للمدينة العصرية. ونصر على تأكيد أهمية حسن الجوار ووشائج القربى والمجتمع المترابط. ومن يريد أن يرى خلاصة الإنجازات المادية العلمية، فعليه بزيارة مدرسة بروكلين (Brooklyn) للأطفال المعاقين من ذوي الاضطرابات العاطفية في نيويورك، ليرى أطفالاً لم يتجاوزوا الأربع أو الخمس سنوات من العمر يعانون من الفصام، ويقضون طيلة اليوم يجلسون في ذات الزاوية من الحجرة يقلّدون ضوضاء وحركات الآلات. وإنْ سألت أحدهم عن اسمه سيصر بأنه لا اسم له، لأنه ليس من البشر بل آلة حديثة. وهؤلاء المهووسون الصغار ليسوا إلا انعكاساً للبيئة غير الطبيعية التي ظهروا فيها.

3 ـ نريد تغييراً سلمياً بأساليب قانونية منظمة. فنحن على أي حال،

تحت سلطة القانون سواء كنا أغلبية أو أقليّة. ونذعن حتى لتلك القوانين التي نعارضها ونسعى لتغييرها. والحركة الإسلامية لا تتبنى أو تسيغ المسالك السرية أو الإرهابية أو التخريبية. فلسنا متعصبين ولا متزمتين. ونحن على استعداد لمناقشة قضيتنا على أسس عقلية منطقية هادئة، وللاستماع لآراء الآخرين بحيث تكون الفرصة متكافئة لجميع وجهات النظر لتقول كلمتها. ولن نلجأ للقوة إلا لمقاومة الاضطهاد العنيف الذي قد يستهدف عرقلتنا وكبح طموحاتنا وشلّ مساعينا المسالمة في نشر أفكارنا والدعوة لها. ولم يكن «الجهاد» على الإطلاق موجهاً لفرض الإسلام على أحد، وإنما غرضه الوحيد تأكيد حقنا والمحافظة على حريتنا في العمل. ولما كان هدف الحركة الإسلامية هو تأمين حقوق الإنسان المبدئية ليطيع إرادة الخالق، وإرساء دعائم الفضيلة، ومحاربة الرذيلة فلا مندوحة لنا من خوض النشاط السياسي.

إن مبدأنا هو المحافظة على تعاليم جميع أنبياء الله المصطفين ونريد اتّباع تعاليم إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ ولا نريد أي إرشاد أخلاقي أو ثقافي من سقراط أو أفلاطون أو أرسطو أو ميكيافيلّي أو فولتير أو داروين أو ماركس أو فرويد أو سارتر أو نيتشة. فنحن نؤكد وبشدّة على خطإ مبادىء الفلاسفة الماديين، وإن مساعيهم لا تؤدي إلا إلى الشر. ونعلن أيضاً ونحذّر الجميع من أن تبنّي هذه الفلسفات الوضعية بوصفها مصدراً لأفكارنا الثقافية سيؤدي إلى دمار الجنس البشري. ولا نرى جدوى من المحاولات اليائسة في التوفيق بين الأنظمة الفلسفية الوضعية والتنزيل الإلّهي، فالقبول بالأول يعني رفض الثاني والعكس صحيح. وأنجع طريقة لترسيخ الفضيلة هي تحويل الاهتمام من المطالبة بالحقوق إلى التركيز على أداء الواجبات ففي ظل المادية يريد كل فرد أن يأخذ ولا يريد أن يعطي. وعندما يراعي الفرد مثالياته في خدماته للجماعة فإن المجتمع سيكرمه، وتنحسر من ثَمَّ النزوات الفردية المتطرفة. وسوف تتحول جميع الميول التدميرية للمذهب المادي إلى النقيض بمجرد أن تنقلب القيم الثقافية السائدة بدعم من الرأي العام الحاسم، ومن خلال فعاليات النظام الإسلامي. ولم يكن التاريخ يوماً قوة ميكانيكية ليس لنا

فيها شأن كما يحاول أتباع الماركسية تضليلنا، بل إنه دليل كاف لإثبات أهمية الفرد.

وفي النهاية، أود أن أقول إنه يمكن للأمة أن تحقق ما تريد إذا ما انعقد العزم وثبتت النية على ذلك ولو بنفر قليل.